الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 5188 | الثلاثاء 29 ذي القعدة 1446 هـ | 27 مايو 2025 م | السنة الثامنة عشرة

عون: سيبدأ العمل منتصف يونيو بـ 3 مخيمات فلسطينية لمعالجة مسألة السلاح بها

عناصر مسلحة داخل مخيم البداوي في طرابلس بشمال لبنان

«وكالات» : أعلن الرئيس اللبناني جوزيف عون، أمس الاثنين، تشكيل لجان مشتركة لمعالجة مسألة وجود السلاح الفلسطيني في مخيمات اللاجئين التي تستضيفها بلاده.

جاء ذلك في تصريح لعون خلال استقباله وفداً أمريكياً، برئاسة أنغوس كينغ بالعاصمة بيروت، يجري زيارة غير محددة المدة، وفق منشور للرئاسة اللبنانية عبر منصة «إكس».

وقال عون: «شكّلنا لجاناً لبنانية فلسطينية، وسيبدأ العمل في منتصف الشهر المقبل في 3 مخيمات فلسطينية، لمعالجة مسألة وجود السلاح الفلسطيني فيها»، دون مزيد من التفاصيل عن هذه المخيمات وآليات العمل.

والأربعاء اتفق الرئيس الفلسطيني محمود عباس ونظيره اللبناني على تشكيل لجنة مشتركة لمتابعة أوضاع المخيمات الفلسطينية في لبنان، وأكدا التزامهما بمبدأ حصرية السلاح بيد الدولة اللبنانية.

كما أعلن رئيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني رامز دمشقية، الجمعة، الاتفاق على إطلاق مسار لتسليم سلاح المخيمات الفلسطينية في لبنان وفق جدول زمني محدد.

ويعيش اللاجئون الفلسطينيون داخل مخيمات تُدار أمنياً من قبل الفصائل الفلسطينية، بموجب تفاهمات غير رسمية تعود إلى «اتفاق القاهرة» عام 1969. ولا يدخل الجيش أو قوى الأمن اللبنانية إلى المخيمات، بينما يفرض الجيش إجراءات مشددة حولها.

وعلى صعيد آخر اعتبر الرئيس اللبناني أمس أن «البدء برفع العقوبات الأميركية عن سوريا خيار جيد، لأن تحسين الاقتصاد السوري يساعد في حل أزمة النازحين السوريين في لبنان، الذين عليهم العودة للمساهمة في إنعاش اقتصاد بلدهم».

وأردف قائلاً: «على الأمم المتحدة أن تقدّم المساعدات للنازحين في بلادهم وليس في لبنان»، وفق بيان الرئاسة.

والجمعة، أصدرت وزارة الخزانة الأمريكية ترخيصاً عاماً يوفر «تخفيفاً فورياً» للعقوبات المفروضة على سوريا، تماشيا مع قرار الرئيس دونالد ترامب بشأن رفع العقوبات التي فرضت عام 1979 وأصبحت أكثر شمولا مع اندلاع الحرب في سوريا عام 2011.

وأشارت وزارة الخزانة إلى أن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، التابع لها، أصدر الجمعة الترخيص العام السوري رقم 25 الذي يوفر تخفيفاً فورياً للعقوبات المفروضة على سوريا. وأوضحت الوزارة أن الترخيص «يسمح بالمعاملات المحظورة بموجب لوائح العقوبات السورية، وهو ما يعني من الناحية العملية رفع العقوبات عن سوريا».

السلطات السورية تعلن توقيف خلايا تابعة لـ «داعش» قرب دمشق

عناصر من الأمن السوري بجانب أسلحة ضبطت لدى خلايا داعشية

«وكالات» : أعلنت وزارة الداخلية السورية أمس الإثنين، تنفيذ عملية أمنية «نوعية» قرب دمشق، أسفرت عن توقيف عناصر من خلايا تابعة لتنظيم داعش الإرهابي، قالت إنها كانت تخطط لـ «زعزعة الأمن والاستقرار».

وقال قائد الأمن الداخلي في محافظة ريف دمشق العميد حسام الطحان في بيان، «بناء على معلومات دقيقة» عن «وجود خلايا إرهابية تابعة لتنظيم داعش تنشط في عدد من مناطق الغوطة الغربية...نفّذنا يوم أمس (الأحد) عملية أمنية نوعية، دقيقة ومحكمة، أسفرت عن إلقاء القبض على عدد من أفراد تلك الخلايا».

وأضاف، «ضُبطت بحوزتهم كميات من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة» إضافة إلى «سترات انتحارية، كانوا يخططون لاستخدامها في زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة».

ومنذ إطاحة الرئيس بشار الأسد في الثامن من ديسمبر، تراجعت وتيرة الهجمات التي ينفذها التنظيم المتطرف في مناطق سيطرة السلطة الجديدة في سوريا.

وهذه ثاني عملية أمنية تنفذها السلطات الشهر الجاري، إذ قتل عنصر من قوات الأمن وثلاثة من عناصر التنظيم في عملية مماثلة في مدينة حلب (شمال) في 17 مايو.

أوغندا تقطع تعاونها العسكري مع ألمانيا بسبب «أنشطة سفيرها التخريبية»

قائد القوات ونجل الرئيس الأوغندي الجنرال موهوزي كاينيروغابا هاجم السفير الألماني في أوغندا

«وكالات» : أعلنت القوات المسلحة الأوغندية قطع جميع أشكال التعاون العسكري مع ألمانيا، في خطوة مفاجئة جاءت على خلفية اتهامات وجهتها الحكومة الأوغندية للسفير الألماني لدى كمبالا بالضلوع في «أنشطة تخريبية».

وقال المتحدث باسم الجيش الأوغندي، كريس ماغيزي، إن القرار استند إلى «تقارير استخباراتية موثوقة» تشير إلى تورط السفير الألماني ماتياس شاور في أعمال وصفها بـ «التخريبية» داخل أوغندا، دون تقديم مزيد من التفاصيل حول طبيعة هذه الأنشطة.

وفي أول تعليق من قيادة الجيش، كتب قائد القوات الأوغندية ونجل الرئيس يوري موسيفيني، الجنرال موهوزي كاينيروغابا، على منصة إكس «ليست مشكلتنا مع ألمانيا كدولة أو مع شعبها، بل مع ممثلها هنا، السفير شاور، الذي أثبت أنه غير مؤهل تماما لأداء مهمته الدبلوماسية في أوغندا».

ولم يصدر حتى الآن تعليق رسمي من السفارة الألمانية في كمبالا أو من وزارة الخارجية الأوغندية.

يثير القرار تساؤلات بشأن مستقبل التعاون الأمني والإنساني بين البلدين، خاصة أن ألمانيا تُعد من المساهمين الرئيسيين في بعثات حفظ السلام التي تشارك فيها أوغندا، مثل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (أتميس)، التي تحظى بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي.

ويرى مراقبون أن هذا التوتر المتصاعد قد يؤثر سلبا في العلاقات الدبلوماسية بين كمبالا وبعض العواصم الأوروبية، لا سيما في ظل الانتقادات المتكررة لسجل أوغندا في مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان.

تأتي هذه الأزمة في ظل أوضاع سياسية وأمنية متقلبة تمر بها أوغندا، التي تستعد لانتخابات مرتقبة وسط تصاعد في دور المؤسسة العسكرية، وتوترات بين الحكومة وبعض القوى الغربية.

ولم يتضح بعد ما إذا كانت هذه التطورات ستؤدي إلى سحب السفير الألماني، أو إلى رد دبلوماسي من قبل برلين.

إيران تندد بالدعوى الفرنسية ضدها أمام «العدل الدولية»

بزشكيان: لن نموت إذا انتهت المحادثات مع أمريكا دون اتفاق

الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان

«وكالات» : قال الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان أمس الاثنين إن بلاده «ستكون قادرة على الصمود ولن تحتاج إلى أحد» إذا انتهت المفاوضات مع الولايات المتحدة بشأن برنامج طهران النووي دون التوصل إلى اتفاق.

ونقلت وسائل الإعلام الرسمية الإيرانية عن بزشكيان تعليقه على المحادثات مع واشنطن قائلا «ليس الأمر كما لو أننا سنموت من الجوع إذا رفضوا التفاوض معنا أو فرضوا عقوبات.. سنجد وسيلة من مئات الطرق للصمود والتغلب على الحظر والمشاكل».

وتأتي تصريحات الرئيس الإيراني بعد ذلك أن وصف نظيره الأمريكي دونالد ترامب المحادثات مع طهران بأنها «جيدة للغاية».

وتهدف المفاوضات بين واشنطن وطهران إلى حل نزاع مستمر منذ عقود حول طموحات إيران النووية، وهدد ترامب إيران بعقوبات اقتصادية كبيرة وبعمل عسكري إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق نووي جديد.

ويريد ترامب تقويض قدرة طهران على إنتاج سلاح نووي قد يطلق سباق تسلح نووي في المنطقة وربما يهدد إسرائيل. وتصر إيران على أن برنامجها النووي مخصص للأغراض المدنية فقط وتريد رفع العقوبات ذات التأثير المدمر عن اقتصادها المعتمد على النفط.

واختتم الوفدان الإيراني والأمريكي جولة خامسة من المحادثات في روما الأسبوع الماضي، ورغم ظهور مؤشرات على بعض التقدم المحدود، فإن هناك الكثير من نقاط الخلاف التي يصعب تجاوزها، أبرزها مسألة تخصيب إيران لليورانيوم.

وردا على سؤال عن تقارير ذكرت أن إيران ربما تجمد التخصيب لمدة 3 سنوات من أجل التوصل إلى اتفاق، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية إسماعيل بقائي في مؤتمر صحفي «إيران لن تقبل بذلك أبدا».

واستبعد بقائي أيضا إمكانية التوصل إلى اتفاق نووي مؤقت مع الولايات المتحدة، ونفى تقارير إعلامية تحدثت عن دراسة إبرام اتفاق مبدئي كخطوة مؤقتة على طريق التوصل إلى اتفاق نهائي.

وذكر بقائي أن إيران تنتظر تفاصيل أخرى من عُمان، التي تضطلع بدور الوساطة، بشأن توقيت الجولة القادمة من المحادثات.

وأضاف «إذا كانت نية الجانب الأمريكي حسنة، فنحن متفائلون أيضا، أما إذا كانت المحادثات تهدف إلى الحد من حقوق إيران، فلن تسفر عن أي نتيجة».

من ناحية أخرى نددت إيران بتقديم فرنسا دعوى ضدها إلى محكمة العدل الدولية على خلفية احتجازها مواطنَين فرنسيَين في طهران معتبرة الخطوة الفرنسية «محاولة لاستغلال مؤسسة قانونية وقضائية».

وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية إسماعيل بقائي أمس الاثنين خلال مؤتمره الصحفي الأسبوعي «هذا الإجراء الذي اتخذته فرنسا هو، في أفضل الأحوال، محاولة لاستغلال مؤسسة قانونية وقضائية»، منددا بـ«خطوة عديمة الفائدة» من جانب باريس، ومؤكدا أن «إيران ستدافع عن نفسها».

واعتقل المواطنان الفرنسيان سيسيل كوهلر (40 عاما) وجاك باري (في السبعينيات من عمره) في إيران في السابع من مايو عام 2022، في اليوم الأخيرة من رحلتهما السياحية إلى الجمهورية الإسلامية.

وهما من بين نحو 20 أوروبيا محتجزين في إيران في إطار ما تعتبره بعض البلدان إستراتيجية احتجاز للرهائن هدفها انتزاع تنازلات من الغرب، في ظل التوتر بشأن برنامج طهران النووي.

وبالنسبة إلى هذه القضية المرفوعة أمام محكمة العدل، تتهم فرنسا إيران بـ«انتهاك التزامها توفير حماية قنصلية» للموقوفين «المحتجَزين كرهينتين والمعتقلين في ظروف مروعة ترقى إلى التعذيب»، بحسب ما قال وزير الخارجية الفرنسي جان نويل بارو في وقت سابق من الشهر الجاري.

وكان وزير الخارجية الفرنسي قد أشار في مطلع أبريل الماضي إلى أن بلاده تستعد لإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية (أعلى هيئة قضائية تابعة للأمم المتحدة) في غياب أي تقدم.

التعديلات الدستورية تتصدر اهتمامات مرشحي الرئاسة في كوريا الجنوبية

«وكالات» : يتطلع المرشحون للانتخابات الرئاسية في كوريا الجنوبية إلى إجراء تعديلات دستورية، وسط دعوات شعبية لتقليص صلاحيات الرئيس بعد الأحكام العرفية.

وأثارت الأزمة السياسية في كوريا الجنوبية دعوات من الحزبين لإجراء تعديلات دستورية لإعادة هيكلة صلاحيات الرئيس، وهي قضية نقاش حاد قبل الانتخابات المبكرة المقررة في الثالث من يونيو المقبل.

واقترح المرشح الأوفر حظا، لي جاي ميونغ، من الحزب الديمقراطي الليبرالي نظاما رئاسيا لولايتين، ونظاما للإعادة، وترشيحا برلمانيا لمنصب رئيس الوزراء.

كما تعهد في رسالة كتبها في صفحته على فيسبوك بالسعي لاستعادة التواصل بين بلاده وكوريا الشمالية، بما في ذلك التواصل عبر خط عسكري ساخن.

ويتضمن اقتراح لي أن تكون مدة الولاية 4 سنوات، وبفترتين متتاليتين للرؤساء الذين سيتولون مناصبهم من عام 2030 فصاعدا، ونظام إعادة للانتخابات الرئاسية، وترشيح برلماني لرئيس الوزراء.

وقال لي للصحفيين أمس الأحد «ينبغي على الرئيس القادم أن يبدأ في جمع الإجماع العام بناءً على وعوده الانتخابية بشأن التعديل الدستوري والمضي قدما بدعم من الحزبين».

وفي 18 مايو الجاري قال لي «يجب تعزيز مسؤولية الرئيس، ويجب أن تكون الصلاحيات غير مركزية».

في أبريل الماضي رفض لي اقتراحا من رئيس البرلمان وون شيك، بإجراء استفتاء على الإصلاح الدستوري في يوم الانتخابات الرئاسية في الثالث من يونيو في ذلك الوقت، وقال لي «إن إنهاء الاضطرابات السياسية هو الأولوية القصوى».

وجاءت الدعوة إلى إجراء الانتخابات بعد عزل الرئيس السابق يون سوك يول وإقالته من منصبه بسبب مرسومه المفاجئ بفرض الأحكام العرفية في ديسمبر الماضي، وتعهد مرشحو الأحزاب الرئيسية بالسعي إلى إصلاحات دستورية.

من جهته كشف كيم مون سو، المرشح الرئاسي عن «حزب قوة الشعب المحافظ»، عن مقترح إصلاحي يتضمن نظاما رئاسيا مدته 4 سنوات، بفترتين للرؤساء المستقبليين.

ووعد بتقليص فترة ولايته إلى 3 سنوات في حال انتخابه رئيسا جديدا، بحيث يمكن إجراء الانتخابات الرئاسية والعامة في العام نفسه بدءا من عام 2028، كما تعهد بإلغاء الحصانة الرئاسية.

وانتقد كيم وحزبه لي لعدم تعهده بتقليص مدة الرئاسة القادمة، لكن لي قال إن الحكم المستقر والانتعاش الاقتصادي سيكونان أكثر أهمية للزعيم القادم من قضاء جزء كبير من ولايته على مراجعة الدستور فقط.

ويرى تشاي جين وون، الأستاذ في معهد الحوكمة العامة بجامعة كيونغهي أن «فرص النجاح في تعديل دستوري أعلى من أي وقت مضى».

وأشار إلى أن آخر تعديل دستوري كان عام 1987، لإدخال انتخابات رئاسية مباشرة وفترة ولاية واحدة مدتها 5 سنوات، وقد نوقشت هذه التغييرات لفترة طويلة ولكنها لم تُطبَّق قط.

وحول مقترحات التعديل المطروحة حاليا قال تشاي «بينما يتشارك لي وكيم أهدافا متشابهة، فإن دوافع المتنافسين مختلفة، وأعتقد أن كيم طرح فكرة تشكيل حكومة انتقالية لمراجعة الدستور كوسيلة للاعتذار عن الأحكام العرفية».

كوريا الشمالية توقف مسؤولا رابعا بعد فشل تدشين مدمرة

«وكالات» : اعتقلت كوريا الشمالية مسؤولا رابعا على خلفية وقوع حادث أدى إلى فشل تدشين سفينة حربية جديدة الأسبوع الماضي، ما أدى إلى إلحاق أضرار بالمدمرة التي يبلغ وزنها 5 آلاف طن، وفق ما أفادت وسائل إعلام رسمية الاثنين.

وأعلنت بيونغ يانغ وقوع «حادث خطير» الأربعاء خلال تدشين مدمرة حديثة البناء تزن 5 آلاف طن في مدينة تشونغجين الساحلية الشرقية، ما أدى إلى تحطم أجزاء من قاع السفينة.

ووصف الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون الحادث بأنه «عمل إجرامي ناجم عن إهمال مطلق».

ذكرت وكالة الأنباء المركزية الكورية الشمالية أن نائب مدير إدارة صناعة الذخائر في اللجنة المركزية للحزب، ري هيونغ سون، استدعي واحتجز، الأحد.

وأضافت أنه «كان مسؤولا بشكل كبير عن وقوع الحادث الخطير».

وري هو الشخص الرابع الذي يتم توقيفه على خلفية الحادث، بعد اعتقال 3 أشخاص خلال عطلة نهاية الأسبوع، بمن فيهم كبير المهندسين في حوض بناء السفن.

وأفادت وكالة الأنباء المركزية الكورية الشمالية في وقت سابق أن الموقوفين هم كانغ جونغ شول، كبير المهندسين في حوض بناء السفن في تشونغجين، وهان كيونغ هاك، رئيس ورشة بناء الهياكل، وكيم يونغ هاك، نائب مدير الشؤون الإدارية.

وقالت الوكالة، الجمعة، إن أجهزة إنفاذ القانون استدعت، الخميس، هونغ كيل هو، مدير حوض بناء السفن في مرفأ تشونغجين الواقع على الساحل الشرقي حيث وقع الحادث.

وأعلن الجيش الكوري الجنوبي أن أجهزة الاستخبارات الأمريكية وسيول خلصتا إلى أن «محاولة الإطلاق الجانبي» للسفينة باءت بالفشل، وأن السفينة تُركت مائلة في المياه.

وأوردت الوكالة الكورية الشمالية الجمعة أيضا أن «الفحص تحت المياه والفحص الداخلي للسفينة الحربية أكدا أنه، على عكس الإعلان الأولي، لم تكن هناك ثقوب في قاعها».

واستنادا إلى حجم السفينة الحربية المبنية حديثا ونطاقها، يعتقد الجيش الكوري الجنوبي أنها مجهزة بشكل مماثل للمدمرة «تشوي هيون» التي يبلغ وزنها خمسة آلاف طن وكشفت عنها كوريا الشمالية الشهر الماضي.

وكانت بيونغ يانغ قد أعلنت أن «تشوي هيون» مجهزة بـ«أقوى الأسلحة» و«ستدخل الخدمة مطلع العام المقبل».

وأعربت كوريا الجنوبية عن اعتقادها أن تكون روسيا قد ساعدت في تطوير «تشوي هيون» مقابل نشر بيونغ يانغ آلاف الجنود لدعم موسكو في حربها في أوكرانيا.

ويقول محللون إن السفينة الحربية التي تعرضت للحادث، الأربعاء، ربما تم بناؤها أيضا بمساعدة روسية.